الرؤية الاقتصادية للأحزاب السلفية

محمود عبده

أسفر دخول السلفيين الحياة السياسية فى مصر، بعد خلع الرئيس حسنى مبارك، عن ثلاثة أحزاب هى: النور، والأصالة، والبناء والتنمية، والأخير يمثل الجماعة الإسلامية. ورغم حداثة عهدها فقد نجحت الأحزاب الثلاثة فى الوصول للبرلمان الأول بعد ثورة يناير بنسب متفاوتة، مثلت فى مجموعها ٢٧٪ من المقاعد، وهو ما أتاح لأعضائها المشاركة فى تشكيل اللجنة التأسيسية لوضع دستور ما بعد الثورة، الذى من المفترض أن يشكل مستقبل مصر، ولأن هذه الأحزاب الثلاثة هى «التعبير السياسى» الراهن عن التيارات السلفية، ولأن برامجها تستند فى رؤاها إلى مرجعيات فكرية وفقهية سلفية بارزة، فلنا أن نفترض أن الرؤى الاقتصادية للأحزاب الثلاثة تعبر بشكل بعيد عن رؤى مجمل التيارات السلفية، وتنطلق من أصول «الفكر الاقتصادى السلفى»، إن جاز لنا أن نستخدم هذا التعبير.

تُعبر الأحزاب السلفية عن رؤيتها الاقتصادية بشكل مبدئى فى الأجزاء الخاصة بالاقتصاد من برامج تأسيسها، وفى مواضع أخرى متفرقة تتطرق فيها البرامج لقضايا متعلقة بالاقتصاد أو ذات تأثير عليه، وتكتمل الرؤية عبر السلوكيات اليومية، والتصريحات الصادرة من قيادات ومسئولى الأحزاب فى المواقف المختلفة، باعتبارها تفصيلًا وتبيينًا عمليًّا للمبادئ والبرامج النظرية، وهو ما سنعتمد عليه فى دراستنا هنا.

أولًا: السمات العامة للرؤية الاقتصادية فى برامج الأحزاب السلفية

من يتأمل برامج الأحزاب السلفية الثلاثة، يجد رؤية اقتصادية واحدة فى جوهرها، مع التسليم طبعًا باختلاف التفاصيل من برنامج لآخر، وهى عمومًا تقوم على السمات العامة التالية:

١ـ الإيمان بقدرات مصر الاقتصادية.

٢ـ تبنى نظام الاقتصاد الحر.

٣ـ الاعتماد على الزكاة والأوقاف فى محاربة الفقر.

٤ـ السعى لأسلمة الاقتصاد.

٥ـ السعى للتكامل الاقتصادى عربيًّا وإسلاميًّا.

٦ـ محاربة الفساد وإهدار المال العام.

٧ـ ربط النشاط الاقتصادى بالأخلاق.

١. الإيمان بقدرات مصر الاقتصادية

من الإيجابيات التى تؤكد عليها برامج الأحزاب السلفية الثلاثة، هى أن مصر ليست فقيرة فى مواردها الاقتصادية أو البشرية، بل هى تملك مقومات «الدولة العظمى» اقتصاديًّا، وما حدث لها من تدهور وأزمات اقتصادية فى عهد حسنى إنما جاء نتيجة للفشل فى الإدارة، وللفساد، ونهب موارد البلاد وثرواتها، وفى ذلك يقول برنامج حزب النور: «إن مصر تمتلك مقومات الدولة العظمى بمواردها البشرية ـ خاصة من الشباب ـ والاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والفكرية، وما تحتاجه مصر فى الحقيقية هو البيئة الاقتصادية والاجتماعية التى تشجع على العمل والإنتاج والاستثمار. وإن العنصر البشرى المصرى ـ الذى قام بثورة ٢٥ يناير وشهد له العالم أجمع بالتفوق ـ

قادر ـ بفضل الله ـ على تحقيق المعجزات الاقتصادية والتخلص من كافة المشكلات الاقتصادية التى تعانى منها بلادنا العزيزة»[1].

وعلى المعنى نفسه يؤكد برنامج حزب الأصالة بقوله: «على مدار فترات كثيرة من تاريخ البشرية كانت مصر من أعظم دول العالم اقتصاديًّا، وهذا لما كان لديها من موارد متعددة، وشعب قادر على استغلال هذه الموارد. وفى عصرنا الحالى نرى أن مصر لديها موارد متعددة، ومقومات تسمح لها بأن تصبح من أعظم دول العالم فى المجال الاقتصادى».

وقد شهدت مصر خلال السنوات الماضية نموًّا اقتصاديًّا ولكن هذا النمو كان موجهًا إلى عدد قليل من المستفيدين، لذلك لم يشعر عموم الشعب المصرى بهذا النمو، وذلك بسبب عدم العدالة فى توزيع الثروة، والممارسات الاحتكارية التى سادت خال السنوات الماضية»[2].

أما برنامج حزب البناء والتنمية، فيركز على جانب مهم من الثروات التى تملكها مصر، وهو الثروة البشرية: «أعظم ما تملكه مصر هو ثروتها البشرية ومن ثم فإن الإنسان المصرى هو عماد التنمية لأنها منه تأتى وإليه تعود»[3]. ومثل سابقيه يعود البرنامج باللاءمة فيما تعانيه مصر من فقر وبطالة واحتكار، إلى فشل النظام السابق وفساده.

هذه الفكرة مختلفة بالطبع عن الفكرة التى حرص النظام السابق على ترويجها، من أن مصر محدودة الموارد، وأن الزيادة فى سكانها تمثل عبئًا على اقتصادها وتلتهم كل جهود التنمية، وكان من المتوقع مع هذه الرؤية الإيجابية أن تتجه برامج الأحزاب الثلاثة إلى تقديم أفكار ومشروعات من أجل استغلال كل ثروات البلاد ومواردها

١ـ كل الاقتباسات الواردة فى الدراسة من برنامج حزب «النور» مأخوذة من النسخة الإلكترونية لبرنامج الحزب على موقعه الإلكترونى.

٢ـ كل الاقتباسات الواردة فى الدراسة من برنامج حزب «الأصالة» مأخوذة من النسخة الإلكترونية لبرنامج الحزب على موقعه الإلكترونى.

٣ـ كل الاقتباسات الواردة فى الدراسة من برنامج حزب «البناء والتنمية» مأخوذة من النسخة الإلكترونية لبرنامج الحزب على موقعه الإلكترونى.

الطبيعية والبشرية، وتنميتها، ولكنها ـ أى البرامج ـ اكتفت بوضع مبادئ وأفكار نظرية عامة، تحتاج لتجربة سياسية حقيقية لاختبارها، وهو ما لم يحدث بعد.

ربما كانت هناك بعض المؤشرات السلبية فى هذا الصدد، مثل موافقة حزب البناء والتنمية على الاقتراض من صندوق النقد الدولى بدعوى أن الضرورات تبيح المحظورات [1]، وتصريحات صدرت فى التوقيت نفسه عن الشيخ ياسر برهامى، المرجع الفكرى لحزب النور، على موقعه الشخصى، بالموافقة على اقتراض الحكومة ما دام ليس فى الاقتراض فوائد ربوية، رغم أن الاعتراض الأساسى على القرض يأتى من كونه وسيلة لتكبيل مصر وتوجيه سياساتها الاقتصادية بما يخدم الرأسمالية العالمية، وذلك قبل النظر إلى وجود ربًا من عدمه، وهذه التصريحات تسير فى عكس اتجاه من ينادون بالامتناع عن سياسة الاقتراض وبالاعتماد على موارد مصر الذاتية.

وفى الوقت ذاته أعطت الأحزاب السلفية الثلاثة مؤشرًا إيجابيًا حين رحبت فى فبراير ٢٠١٢م بالدعوات للاستغناء عن المعونة التى تقدمها الولايات المتحدة لمصر سنويًا، داعية فى بياناتها وتصريحات متحدثيها للاعتماد على الموارد الذاتية بدلًا من المعونات. وفى النهاية يبقى الاختبار العملى عن طريق الوجود فى السلطة ومراكز صنع القرار،هو الكفيل ببيان مدى إيمان تلك الأحزاب بإمكانيات مصر وقدرتها على صنع التنمية الحقيقية.

٢. تبنى نظام الاقتصاد الحر

تبنى نظام الاقتصاد الحر سمة مشتركة فى جميع الأحزاب الإسلامية الحالية، سلفية كانت أم غير سلفية، وهى تعكس فى إطارها تخوفًا إسلاميًّا دائمًا من الفكر الاشتراكى، بدعوى أنه يقيد من الحريات الاقتصادية، ويجور على الملكية الخاصة التى اعترف بها الإسلام ووضع لها ضمانات لحمايتها. وهو تخوف تزايد منذ سبعينيات القرن الماضى، مع التأثير المتزايد للمدارس السلفية الخليجية فى الفكر الإسلامى المصرى،

١ـ فى حوار مع طارق الزمر، مسئول المكتب السياسى لحزب البناء والتنمية، بتاريخ ٢٦/ ٨/ ٢٠١٢.

كما زاد الموقف الإسلامى المعادى لحقبة الرئيس جمال عبد الناصر، من التخوف من النظام الاشتراكى الذى كان أحد شعارات تلك الحقبة. وقد تجلى ذلك التخوف فى أكثر من موضع، مثل تأييد الإسلاميين فى عقد التسعينيات لإلغاء قانون العلاقة بين المالك والمستأجر الذى أصدرته دولة جمال عبد الناصر عام ١٩٦٧م، وتأييدهم حاليًا لإلغاء قانون المالك والمستأجر فى مجال المساكن، رغم الأبعاد الاجتماعية الخطيرة لإلغاء تلك القوانين.

وقد ساعد أيضًا فى الاتجاه اليمينى لعموم الإسلاميين، ما اقترن بالمدرسة الاشتراكية على مدار العقود الماضية من اتهامات بمعاداة الدين ومحاربته، وأيضًا سعى أغلبية الشيوخ والدعاة ـ خاصة فى بلاد الخليج العربى ـ إلى تسييد خطاب إسلامى متوافق مع الفكر الرأسمالى الغربى فى جوهره، بما أنتج فى النهاية خلطة رأسمالية إسلامية، يُطلق عليها اسم «الاقتصاد الإسلامى»، وهى تقوم على الاقتصاد الحر المضبوط ببعض الضوابط، مثل تحريم الربا، والاعتماد على الزكاة كمصدر اقتصادى رئيس!.

وإذا تأملنا برامج الأحزاب السلفية، فسنجد برنامج حزب البناء والتنمية يصرح باتباعه الاقتصاد الحر بكلمات واضحة: «مبدأ الحرية الاقتصادية هو المبدأ الأنسب للاقتصاد المصرى»، ولكن البرنامج يستدرك فيقول إن ذلك فى إطار دور قوى للدولة: «من خلال رسم الإستراتيجية الاقتصادية، ودور رقابى فعال لمنع الاحتكار وحماية المنافسة، ومن خلال ضمان التوزيع العادل لثمار التنمية وحماية الفئات الفقيرة».

وتصديقًا لذلك، فإن البرنامج يدعو لدعم سوق المال المصرية وتطويرها «لتركز على السوق الأولية التى تمول مشروعات جديدة يتم تأسيسها لأول مرة أو تمويل التوسع فى مشروعات قائمة، وتحقيق الشفافية وإتاحة المعلومات فى البورصة».

كذلك فإن الحزب يشجع الاستثمارات الخارجية فى السوق المصرية، ويؤكد على أهمية «زيادة معدلات الاستثمار، وتوفير الحوافز المتنوعة لجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية، للاستثمار خاصة فى المشروعات كثيفة العمالة القادرة على جذب أكبر عدد من العاملين للمساهمة فى حل مشكلة البطالة». وفى لمحات محافظة يجعل

البرنامج الأولوية للشركات العربية والإسلامية على الشركات الأجنبية الأخرى، ويرى ضرورة وضع ضوابط لملكية رأس المال الأجنبى فى المصارف المصرية والحدود الآمنة لمدى نفاذ رأس المال الأجنبى فى البنوك المصرية».

أما حزب «الأصالة» فيدعو لما يسميه سياسة «السوق الحى» التى تقوم على:

أ ـ إلغاء جميع أنواع الضرائب وفرض رقم ثابت (زكاة المال) بما يفى بتكافؤ الفرص بين كل المستثمرين.

ب ـ تحصل الدولة من أصحاب المصانع والمستثمرين التكاليف الحقيقية للمرافق التى يتم استخدامها دون دعم أو تخفيض إلا فى حالات ضيقة (أن تكون مناطق جديدة تكاليف الاستثمار أعلى من العائد).

ج ـ فتح باب التنافس بين الشركات والمستثمرين حتى لا يتم احتكار السوق من قبل أى جهة.

د ـ عدم وضع القيود على الأسعار سواء ارتفاعًا أو انخفاضًا إلا فى حالة وجود ممارسات غير قانونية، مثل الممارسات الاحتكارية لرفع الأسعار أو خفضها أكثر من اللازم لطرد صغار المستثمرين من السوق.

ورغم أن البرنامج يستخدم مصطلح «السوق الحر»، ويعترف به ضمنيًّا، فمن الواضح أن مفهوم «السوق الحى» يُقصد به مفهومًا أوسع للسوق الحر، من ناحية تأثره الفعلى بآليات العرض والطلبً، وضبط نشاطه بقوانين مكافحة الاحتكار.

أما برنامج حزب النور، فرغم أنه لم ينص صراحة على اتباع نظام الاقتصاد الحر، بل توحى تفاصيله بمنح الدولة دورًا كبيرًا فى النشاط الاقتصادى، بشكل أقرب لـ«رأسمالية الدولة»، فإن عددًا من الإشارات والعبارات الواردة فى البرنامج، تدل على اتباع النظام الاقتصادى الحر، مثل تركيز البرنامج على ضرورة مكافحة الاحتكار، ودعوته صراحة للاستفادة من قوانين محاربة الاحتكار الموجودة فى الدول المتقدمة

اقتصاديًا كالولايات المتحدة ودول غرب أوروبا، فمعنى ذلك هو إطلاق الحرية للنشاط الاقتصادى، بما يستدعى استيراد قوانين منظمة من الدول الغربية التى تطبق ذلك النظام.

كذلك دعا البرنامج إلى دعم الشباب المصرى «من خلال توفير البنية التحتية وتقديم دراسات الجدوى الاقتصادية للفرص الاستثمارية الواعدة للشباب». وهذا أيضًا يسير فى طريق الحرية الاقتصادية، كما دعا البرنامج لتحرير أسعار الحاصلات الزراعية وفقًا للعرض والطلب، على أن تدعم الدولة المزارعين فى حالات الركود وتدنى أسعار تلك الحاصلات.

وهذه الرؤية من الأحزاب الثلاثة، سنجدها متفقة مع الرؤية الغالبة على الخطاب الإسلامى الراهن، التى تقترب بالرؤية الاقتصادية الإسلامية من المدرسة الرأسمالية، وتعتبر أن الإسلام كفل الحرية الاقتصادية للناس، وأن تاريخ الدول الإسلامية فى مختلف العصور يقوم على حرية النشاط الاقتصادى للأفراد، ما دام ليس محرمًا (مثل بيع الخمور)، وما دام بعيدًا عن الاحتكار (من احتكر فهو خاطئ)، وبعيدًا عن الغش (من غشنا فليس منا)، وعن باقى صور الاستغلال مثل الغبن[1] والتدليس[2]، وأن دور الدولة هو التأكد عبر سلطاتها من الالتزام بتلك الضوابط.

على أية حال، يبقى حزب النور هو الأقل بين الأحزاب الثلاثة فى التوجه اليمينى، أما حزب الأصالة فقد زايد على أعتى النظم الرأسمالية حين قرر إلغاء جميع الضرائب، اكتفاءً بفرض زكاة المال على جميع المستثمرين (٥ , ٢٪)، كضريبة ثابتة! فنسبة الزكاة ضئيلة، ولا تكفى وحدها لإقامة اقتصاد دولة، فضلًا عن أنها لا تجب شرعًا إلا على المسلمين! ونعتقد أنه لو وصل الحزب للسلطة أو شارك فيها، فإنه سيتراجع حتمًا عن تلك الرؤية غير العملية.

كذلك يُلاحظ أنه فى الوقت الذى اهتم فيه برنامج حزب البناء والتنمية بالزراعة وتطويرها، وبحل مشكلة الغذاء، فإن برنامج حزب الأصالة أشار للزراعة فى حديثه

١ الغبن هو بيع السلعة بأكثر من ثمنها

٢ التدليس هو خديعة تؤدي إلى إيقاع المتعاقد فى غلط يدفعه إلى التعاقد.

عن فتح الحكومة الباب للاستثمار فى استصلاح الأراضى، وعند تناوله للتكامل مع السودان فى مجال الزراعة والثروة الحيوانية، ولم يخصص لهذه القضية الجوهرية مساحة فى برنامجه.

كما يلاحظ أنه فى الوقت الذى اهتم فيها برنامجا حزبى النور والبناء والتنمية بتنمية الصناعة ودفعها، ودعا برنامج حزب النور لتوطين الصناعات الإستراتيجية الغذائية والعسكرية، والتوسع فى مجال الصناعات التكنولوجيا المتطورة، مثل المتعلقة بالأقمار الصناعية وإطلاقها، فإن برنامج حزب الأصالة ركز على دعم المشروعات الصغيرة، وأشار إلى اشتراك الحكومة مع القطاع الخاص فى إنشاء الصناعات التكنولوجية والضخمة، على أن تكون الإدارة لشركات القطاع الخاص مقابل نسبة للدولة، كما أشار برنامج الحزب إلى ضرورة توطين الصناعات الإستراتيجية والعسكرية لضمان استقلال القرار الوطنى.

٣. الاعتماد على الزكاة والأوقاف فى التنمية الاقتصادية

وهذا قاسم مشترك بين غالبية الأحزاب الإسلامية، لا الأحزاب السلفية وحدها، فقد اعتاد الخطاب الإسلامى المعاصر على تقديم «الزكاة» كأحد الركائز الأساسية لما يسمى «الاقتصاد الإسلامى»، لذا لم يكن غريبًا أن تؤكد البرامج الثلاثة دور الزكاة والأوقاف فى محاربة الفقر ودفع التنمية الاقتصادية فى مصر، وفى ذلك ينص برنامج حزب النور: «ضرورة تفعيل مؤسسات الزكاة والوقف والمشاركة من قبل الدولة، وأيضًا من قبل أبناء الوطن الأغنياء والقادرين لإنشاء مؤسسات اقتصادية واجتماعية، تساعد على تحقيق التكافل الاجتماعى فى المجتمع، وتخفيف مشاكل الفقر بصورة مباشرة، كما يمكنها أيضًا من زيادة الإنتاج القومى بصورة غير مباشرة، عن طريق آثارهما الإيجابية على الاستثمارات الوطنية، وعلى الاستهلاك والتحفيز على العمل والإنتاج فى المجتمع».

ويعود برنامج حزب النور فى تناوله للعدالة الاجتماعية للتأكيد على دور الزكاة والأوقاف والتبرعات، فينص على: «تكوين مجموعة من الصناديق الاجتماعيَّة المدعومة من مؤسسات الزكاة والأوقاف والمشاركات الأهلية، لمساعدة الفئات المعوزة من شرائح المرأة المصريَّة، مثل المرأة الرِّيفيَّة، والمطلقات، والمسنات».

أما حزب البناء والتنمية، فيرى: «مكافحة الفقر بالبرامج التنموية التى تهدف الى زيادة دخول الفقراء، ودعم الخدمات المقدمة لهم، وتفعيل دور مؤسسات الوقف لتحقيق العدالة الاجتماعية ومؤسسات الزكاة لتحقيق التكافل الاجتماعى».

ويعود برنامج الحزب للتأكيد على المعنى نفسه فى عرضه لسياساته فى مجال العدالة الاجتماعية:

وجوب أخذ حق الفقراء فى أموال الأغنياء وتوزيعها توزيعًا عادلًا بينهم، وذلك يكون عن طريق الزكاة بأنواعها؛ حيث إنها تغطى جميعها حاجات الفقراء الواسعة وترفع مستواهم وتمنحهم فرصًا للعمل والإنتاج وتساعد الدولة على بناء المدارس والمستشفيات ووسائل التدريب والتأهيل الاجتماعى، وهذا خلاف الصدقات الواجبة والمستحبة والكفارات لترفع حوائج المعدومين وتسد رمقهم.

كذلك يدعو الحزب لمساهمة البنوك والهيئات لتمويل المشاريع الصغيرة للفقراء كقرض حسن بدون فوائد. ولتشجيع إنشاء هيئات وبنوك للفقراء والغذاء والتكافل الاجتماعى، وتفعيل دور مؤسسات العمل الأهلى ـ خاصة الوقف ـ للقيام بدور نشط فى مجال المشروعات الصغيرة.

ويعتمد الحزب على المؤسسات الدينية والاجتماعية فى التكافل الاجتماعى، وعلى رأسها المساجد التى يرى لها دورًا مهمًّا فى الاستبيان وحصر للفقراء وحالتهم.

ويؤكد برنامج حزب الأصالة على دور الزكاة كإحدى آلياته المقترحة للتنمية الاقتصادية، فينص على: «تفعيل دور زكاة المال والصدقات ودور بيت المال».

والأخطر من ذلك أن الحزب كما ذكرنا آنفًا يدعو لاستبدال الزكاة بالضرائب، وذلك بالنص على: «إلغاء كافة أنواع الضرائب وفرض رقم ثابت (زكاة المال) بما يفى بتكافؤ الفرص بين كل المستثمرين»!.

وفى الوقت الذى يدعو فيه حزب الأصالة للاعتماد على الزكاة فى دعم الفقراء، فإنه مثلًا يدعو فى برنامجه لإلغاء مجانية التعليم بداية من المرحلة الثانوية، ومن شأن ذلك فى حالة تطبيقه هو حرمان كثير من أبناء الفقراء، من غير المتفوقين من الوصول للمرحلة الجامعية!.

ومشكلة الاعتماد على الزكاة فى التنمية ومكافحة الفقر، هى مشكلة متعددة الأبعاد، فالزكاة عبادة مالية تجب على المسلمين وحدهم، وتنصرف لفقراء المسلمين قبل غيرهم، ومن ثم لا يمكن فرضها على أصحاب الأموال غير المسلمين، فكيف نبنى مالية دولة على الزكاة إذا كانت نسبة كبيرة من أصحاب الأموال فيها غير مسلمين؟ ولنا أن نتخيل دولة إسلامية مثل لبنان لا يؤدى ما يقرب من نصف سكانها الزكاة، فكيف يمكن الاعتماد عليها فى الاقتصاد القومى؟!

كما أن نسبة الزكاة ٢,٥ ٪ من المال، وهى أقل من أن تساهم فى الموازنة العامة للدولة، ومعلوم أن الضرائب تمثل موردًا أساسيًّا فى المالية العامة للدولة. والفارق بين الضرائب والزكاة أن الأولى تُفرض على جميع المواطنين دون استثناء بناءً على دين أو مذهب، وأنها يمكن أن تكون تصاعدية، وتزيد على بعض النشاطات أكثر من غيرها، وهذا ما لا يمكن فى حالة الزكاة. كما أن استخدام أموال الضرائب فى التعليم والصحة والخدمات العامة، يجعل جميع المواطنين يستفيدون منها، الأغنياء مثل الفقراء، أما الزكاة فيستفيد منها الفقراء والمستحقون لها فقط.

لقد فرض الإسلام الزكاة لتكون طهارة للنفس من حب الدنيا، وتكفيرًا عن الذنوب، لذا وصفها الحديث النبوى بأنها «أوساخ الناس»[1]، وهى مورد من موارد الأمة حقًّا، بدليل تحديد ثمانية مصارف لها، ولكنها ليست عماد الاقتصاد، وإلا لفرضها الإسلام

١- جاء فى الحديث الذى رواه مسلم: «إنما الصدقات أوساخ الناس، وإنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد».

على جميع المواطنين بلا نظر لدينهم، ولرفع نسبتها فى المال. وفى الدولة الإسلامية المثالية، دولة عمر بن عبد العزيز، نجحت سياسات الدولة فى القضاء على الفقر فخرج الناس يبحثون عمن يأخذ زكاتهم وصدقاتهم فلم يجدوا، فكانت شهادة نجاح للدولة. وهكذا فإن واجب الدولة القضاء على الفقر والوقاية منه، أما دور الزكاة والصدقات فهى مُسكنات سريعة للفقر وليست علاجًا له، والفلسفة العامة للإسلام تأمر المسلمين بالعمل والسعى على الرزق، وبالترفع عن قبول الصدقات والزكاة، وتنهى المسلم عن قبول الصدقات إلا فى حالة الضرورة والعجز، فالصدقة «لا تحل لغنى ولا لقوى مُكتسب»[1]، وفى رواية ثانية «لا تحل لغنى ولا لذى مِرَّة سوى» أى لا تحل للإنسان القوى سليم الجسد، وفى الحديث أيضًا «اليد العليا خير من اليد السفلى»[2]، ولا يُتوقع من الإسلام أن يُحب لأتباعه أن يكونوا من ذوى الأيدى السفلى الذين ينتظرون البذل والعطاء، أو أن يشجعهم على ذلك.

يربط برنامج حزب الأصالة كذلك بين الزكاة وما يسمى «الدعم» الذى تقدمه الحكومة للمواطنين فى مجالات الطاقة والخبز، فالحزب يتبنى النظرة القائلة بأن الدعم هو حق لغير القادرين، وأنه لا بد من ضمان وصوله لهم وحدهم دون باقى المواطنين، وذلك عبر حصر دقيق لمن هم تحت خط الفقر، وصرف معونة فقر لهم بدلًا من الدعم العينى بتخفيض أسعار الخبز والوقود والطاقة، والاستعانة بالجمعيات الأهلية الخيرية، وبزكاة المال والصدقات، للقيام بهذه المهمة!.

أى أنه سيتم تحرير أسعار الخبز والوقود والطاقة، وفى المقابل سيتم منح الفقراء معونة فقر بموجب تقديم ما يثبت استحقاقهم لذلك!.

أما حزب البناء والتنمية، فيكرر الفكرة التى روجها النظام السابق بشأن ضرورة ترشيد الدعم وضمان وصوله لمستحقيه، ويدعو لوضع نظام فعال للدعم العينى يضمن

١- رواه النسائى وأبو داود وأحمد.

٢- حديث متفق عليه.

وصوله للفقراء دون الأغنياء، وفى هذا ربط ضمنى للزكاة والدعم باعتبارهما من الآليات المستخدمة لعلاج الفقر.

٤. «أسلمة» الاقتصاد

ويُقصد بأسلمة الاقتصاد، الاتجاه نحو تطبيق ما يسمى بالاقتصاد الإسلامى، ومفهوم هذا الاقتصاد أنه بجانب الاعتماد على جمع الزكاة والصدقات والكفارات فى تمويل الدولة وتمويل جهود علاج الفقر، يقوم على المعاملات الشرعية الحلال، واجتناب المعاملات الاقتصادية المعاصرة المخالفة للشريعة، مثل التأمين التجارى، وفوائد البنوك، والبرامج الثلاثة تتفق على السعى لتحقيق ذلك تدريجيًّا. فيرى برنامج حزب البناء والتنمية «ضرورة» تطوير التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفى والائتمان بحيث يتم التوسع التدريجى فى تطبيق الآليات الإسلامية، مثل: صيغ المشاركة، والمرابحة، والمضاربة، والمزارعة، والاستصناع، والسَّلَم، وغيرها، لتكون هى أساس العمل المصرفى، لكونها القادرة على جذب المدخرات، وتمويل الاستثمارات بصورة تحفظ التوازن الاقتصادى فى المجتمع».

والطريف هنا أن «الاستصناع» و«السَّلَم»[1] المذكورين فى برنامج الحزب من بدائل النشاط المصرفى، هما من أنواع العقود المدنية التى لا علاقة لها بالائتمان والمرابحة ونشاطات البنوك، وقد أجازهما الشرع استثناء من العقود الاحتمالية (المحرمة)، مثل عقود شركات التأمين التجارية.

والمعنى نفسه يؤكد عليه حزب النور فى برنامجه بنصه على: «من الضرورى التوسع فى صيغ التمويل الإسلامية المبنية على المشاركة فى الأرباح وفى الإنتاج، بدلًا من

١- الاستصناع هو: أن يتفق شخص مع آخر أن يشترى منه شيئًا يقوم بصنعه، مثل أن يتفق الشخص مع الإسكافى أن يصنع له حذاء يشتريه، أو مع صانع الأثاث أن يصنع له أثاثًا.

أما السَّلَم فهو: هو أن يشترى الشخص شيئًا ويدفع ثمنه، ويتأجل تسليم الشىء المبيع، على أن يكون دينًا فى ذمة البائع، وهو عكس البيع بثمن مؤجل.

النظام الربوى القائم على الفائدة، والذى تتعامل بها معظم البنوك التجارية والمتخصصة التى تعمل فى مصر، على أن يتم ذلك بصورة متدرجة وعلى سنوات عديدة، حتى لا تحدث آثار سلبية على الاقتصاد. وتشتمل صيغ التمويل الإسلامية على صيغ الشراكة والمضاربة بين الأفراد بعضهم البعض وبينهم وبين الدولة، وأيضًا: صيغ بيع المرابحة والمزارعة والاستصناع والسلم والقروض الحسنة، وغيرها. ويمكن لهذا التوسع أن يحقق نموًّا غير مسبوق فى الاقتصاد الوطنى، يضاف إلى ذلك أن الشعور بالمشاركة المجتمعية من جانب قطاع كبير من أبناء المجتمع يحرك الموارد البشرية ويعظم من مشاركتها فى النمو الاقتصادى لمصر».

أما حزب «الأصالة» فأكد برنامجه اعتماد سياسة الشراكة لا القروض الربوية، لأنه:

من المعلوم أنه كلما زادت نسبة المخاطرة زادت نسبة الربح المتوقع، ولكن البنوك فى الفترة الحالية تلجأ إلى إعطاء المودع نسبة ربح ثابتة والأخذ من المقترض نسبة ربح ثابتة، وبذلك يكون البنك كوسيط ليس علية نوع من المخاطرة، بل إن المقترض هو الوحيد الذى يتحمل المخاطرة كاملة (مخاطرة الاستثمار) أما المودع فيتحمل خطر التضخم، لذلك فإن هذا النظام الربوى يمثل خطورة اقتصادية يقوم على عدم العدالة فى الأرباح، وبذلك تكون كافة الأطراف (المودع والمقترض والبنك) كلهم يجنون ثمار الربح الوفير، ويتحملون مخاطر التضخم أو الكساد دون طرف واحد. ومما هو معلوم أن التوسع فى الإقراض الربوى هو ما أدى إلى الأزمة الاقتصادية العالمية».

ورغم اتفاقنا الشخصى على سلبيات النظام المصرفى الغربى ومساوئه، وغياب العدالة فى أنشطة التأمين التجارى، وذلك فى إطار سلبيات النظام الرأسمالى وأضراره، فإن الإسلاميين لم ينجحوا فى إيجاد البديل العملى لتلك المنظومة، بل إن كثيرًا من المحللين الاقتصاديين يعتبرون ما يسمى بـ «البنوك الإسلامية»، وجهًا آخر للبنوك «الربوية» التى يرفضها الإسلاميون، فضلًا عن أن مجمل الرؤية الاقتصادية التى تتبناها الأحزاب الثلاثة تدل على توجه رأسمالى مع محاولة صبغه بصبغة اجتماعية دينية، تحت مسمى «الاقتصاد الإسلامى».

كذلك فإن هناك رؤية فكرية لا تعترف بـ «الاقتصاد الإسلامى» كمدرسة اقتصادية متبلورة وقائمة باستقلالية، بل يرى أصحاب هذه الرؤية أنه على عكس العقيدة والعبادات، لم يضع الإسلام فى الاقتصاد نموذجًا تفصيليًّا ملزمًا للدولة أو الأفراد، بل وضع ضوابط وتعاليم عامة للنشاط الاقتصادى والمالى تُلزم الأفراد، تقوم على اجتناب التعامل فى المحرمات، مثل التجارة فى الخمر والأطعمة المحرمة، كما تقوم على تحرى العدالة فى المعاملات، وتحريم الاستغلال، والاحتكار، والغش، وجميع صور أكل أموال الناس بالباطل. وفى هذا السياق جاء تحريم الربا والقمار. وقد اعترف الإسلام بالملكية الخاصة، ووضع لها الضوابط التى تحميها من العدوان عليها، أو من استغلالها ضد المصلحة العامة للمجتمع، كما أجاز نزعها أو وضع القيد عليها إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك. وكما حرص الإسلام على أن يكون مصدر المال حلالًا، فإنه أوجب على صاحبه كذلك أن ينفقه فى الحلال، وجعل العمل هو الأصل فى اكتساب الثروات، ونظم المواريث والوصايا والهبات وضبط جميع صور المعاملات التجارية والمدنية بضوابط ومبادئ تمنع خروجها عن نطاق العدل والحلال.

وبالنسبة للسياسات الاقتصادية العامة، فقد جعل الإسلام الدولة مسئولة عن محاربة الفقر، ووقاية مواطنيها منه، وأوجب عليها أن تتخذ جميع السياسات المؤدية لذلك، كما جعل منها ضامنًا اقتصاديًّا لمن خسر ماله، أو عجز عن سداد دينه، أو أصابه اليتم والترمل، أو أصابته كارثة مالية، وضامنًا لكافة الضعفاء وذوى الحاجات. وكان الفكر الإسلامى سباقًا فى تناول «حد الكفاية»، الذى يمكن التعبير عنه بلغة العصر بـ «ما فوق خط الفقر»، فأوجب على الحكومة المسلمة أن تعمل على ضمان حياة كريمة للمواطنين فوق حد الكفاية، وشهد عهد خامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز النموذج الأمثل لحد الكفاية فى الإسلام، فقد حدد رضى الله عنه الاحتياجات الأساسية للإنسان فى المجتمع بـ: السكن اللائق، والزوجة، والخادم، والدابة .. وما فوق ذلك يمكن للحكومة الحجز عليه وبيعه إذا كان صاحبه مدينًا ولا يستطيع الوفاء بدينه.

كما أوجب الإسلام على السلطة العامة أن تقوم على التنمية الاقتصادية فى المجتمع، وأن تنشئ المرافق العامة، وأن تأخذ بأسباب القوة الاقتصادية، بجانب القوة العسكرية والعلمية.

وكما حرم الإسلام على الأفراد التعامل بالربا، والقمار، وحرم عليهم الاستغلال والظلم والاحتكار والتجارة فى المحرمات، فقد حرمها كذلك على الحكومة والسلطات العامة، وألزمها بالتزام بالمشروعية فى كل تصرفاتها وتشريعاتها الاقتصادية، وفى الوقت نفسه أعطاها الحرية فى اتباع ما تراه من المناهج والأفكار الاقتصادية، وأن تتخذ ما تراه من سياسات اقتصادية فى ضوء الضوابط العامة، وفى ضوء الهدف العام وهو تحقيق المصالح الاقتصادية للأفراد وللمجتمع ككل.

ومن هنا، فإنه لا يوجد «اقتصاد إسلامى» بالمعنى الأيديولوجى للكلمة، كما يوجد اقتصاد رأسمالى أو اشتراكى، أو مختلط، وإنما توجد ضوابط وأحكام عامة ملزمة وضعها الإسلام، وأتاح للسلطة العامة وللمشرعين التحرك فى إطارها، والإبداع من خلالها، فى طريق تحقيق الغايات والأهداف العليا للمجتمع.

٥. السعى للتكامل الاقتصادى عربيًا وإسلاميًا.

وهذه فكرة إيجابية متكررة وواضحة فى البرامج الاقتصادية للأحزاب السلفية، وهى عائدة بالطبع لفكرة الهوية الإسلامية، التى يعتنقها الإسلاميون، والتى تجعل من العالم الإسلامى الوطن الأكبر والحقيقى للمسلم، وهم يربطونها بالاتجاه العالمى للتكتل الاقتصادى، ويرون أن العالم الإسلامى برباط العقيدة الذى يجمعه هو الأولى بذلك التكامل. وفى هذا الصدد نجد حزب النور يدعو تحت بند «التكامل الاقتصادى بين الدولة العربية والإسلامية» لإقامة «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» بين الدول العربية، وكذلك «منطقة التجارة الحرة الإسلامية» بين دول منظمة المؤتمر الإسلامى، وفى ذلك يقول البرنامج: «يتسم العالم المعاصر بالتكامل الاقتصادى وتكوين الكتل الاقتصادية الضخمة من أجل الاستفادة من وفورات الحجم ووفورات النطاق نتيجة

لاتساع السوق. وبناء على ذلك ينبغى أن تندمج مصر مع كل من الدول العربية (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) وأيضًا مع الدول الإسلامية (منظمة المؤتمر الإسلامية)».

- اندماج مصر النشط فى هذه الدوائر التكاملية العربية والإسلامية سيوسع من سوق التصدير بدرجة كبيرة، وسيحقق لمصر مزايا اقتصادية وسياسية كبيرة تنعكس إيجابيًا على رفاهية أبناء المجتمع وعلى محاربة الفقر والتخلف الاقتصادى فى البلاد.

- تحقيق كتلة اقتصادية كبيرة يترتب عليه ضرورة التنسيق بين السياسات الخارجية لتلك الدول إزاء الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى، بما يمكِّن هذه الدول الإسلامية من حل مشاكلها البينية سلميًّا، وأيضًا تشكيل سياسة خارجية تحقق مصالح الدولة الإسلامية.

- اتباع السياسات التى تمنع اشتعال فتيل الصراعات المسلحة بين الدولة الإسلامية، والتى تؤدى لاستنزاف الموارد الاقتصادية، ومِن ثمَّ حرمان أبناء هذه المجتمعات الإسلامية من الاستفادة بخيرات أوطانهم».

أما برنامج حزب الأصالة فيقول فى شكل أكثر إجمالًا إنه سيسعى نحو:

- عمل سوق عربية وإسلامية مشتركة يتم بها تقليل نسبة الجمارك والضرائب تمامًا، وهذا الإجراء تمهيدى لعمل عملة موحدة حتى تشكل هذه الدولة قوة اقتصادية.

- الانفتاح على دول إسلامية سبقت مصر اقتصاديًّا أو تكنولوجيًّا مثل ماليزيا أو تركيا».

- وفى إجمال أكثر يقول برنامج حزب «البناء والتنمية»: «العلاقات مع العالم العربى والإسلامى تقوم على التكامل الاقتصادى وبناء الكتل الاقتصادية».

وهذه الرؤية ـ كما قلنا ـ لا شك إيجابية من حيث المبدأ، ولكنها تحتاج لمجهودات موازية فى اتجاه توحيد التشريعات والقوانين الاقتصادية، وتكوين رؤية عربية وإسلامية

موحدة، أو على الأقل متقاربة، فى مجالات السياسة والاقتصاد، ولا نعتقد أن الخلطة الرأسمالية الإسلامية التى تتبناها الأحزاب الإسلامية صالحة لمواجهة مشكلات الفقر والتخلف فى العالمين العربى والإسلامى.

٦. محاربة الفساد وإهدار المال العام

تشير البرامج الثلاثة إلى ضرورة محاربة الفساد الإدارى والاقتصادى، فنرى برنامج حزب «البناء والتنمية» ينص على ضرورة: «الرقابة الفعالة على المال العام، عن طريق تقوية وتعزيز دور الأجهزة الرقابية المختلفة، ومنع التدخل فى عملها، وتحقيق الاستقلالية الكاملة لها، ومنحها السلطات الكافية لأداء دورها الرقابى بشكل فعال، ومحاربة الفساد ومطاردة الفاسدين واستعادة الأموال المنهوبة».

وفى المجال الإدارى يتوسع برنامج الحزب فى بيان إصلاح الجهاز الإدارى للدولة، والوسائل التى يوردها لذلك: دعم اللامركزية الإدارية سواء فى الحكم المحلى أو الجهاز الإدارى بالدولة وإعطاء الصلاحيات والسلطات الكاملة لجميع المسئولين الإداريين كأساس لمتابعة نشاطاتهم وتقييم إنجازاتهم تمهيدًا لمحاسبتهم.

٢ـ اعتماد آلية الانتخاب للمسئولين فى الحكم المحلى كأسلوب لشغل تلك المناصب وتوليها، والسعى فى تطبيقها فى المواقع الإدارية التى يناسبها ذلك كالمحافظين ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات.

٣ـ مواجهة آفة توريث المناصب والوظائف الحكومية، واعتماد مبدأ تكافؤ الفرص واختيار الأكفأ لتلك المناصب بعيدًا عن أهل الثقة، مع ضرورة مواجهة مشكلة شراء الوظائف وتقديم الرشاوى لتوليها وتغليظ العقوبة على كل الأطراف المشاركة فيها.

٥ـ ربط السياسات التعليمية لتلبية احتياجات الجهاز الإدارى من كافة التخصصات الإدارية والفنية المطلوبة.

٦ـ إعادة النظر فى كافة الإجراءات الإدارية المتعلقة بخدمات المواطنين، وذلك لضمان سرعة تقديم تلك الخدمات وإنهاء هذه الأعمال على أكمل وجه ممكن يحفظ كرامة المواطنين ويحقق مصالحهم.

٧ـ رفع الحد الأدنى لأجور الإداريين والموظفين ورفع المربوط المالى لكل درجة، مع وضع حد أقصى للأجور لأصحاب المناصب الإدارية العليا.

٨ـ رفع مستوى العاملين بالهيكل الإدارى بالدولة بصورة دورية مستمرة مع ربط الترقى بالحصول على دورات تدريبية متخصصة فى كافة المجالات المتعلقة بمهامهم ووظائفهم.

٩ـ تفعيل مبدأ (من أين لك هذا) ؟! وتنشيط الأجهزة الرقابية الرسمية والشعبية المستقلة عن السلطة التنفيذية بشكل يحقق مقاومة الانحرافات والفساد الإدارى بشكل يلتزم بالقانون والشفافية مع كفالة حرية تداول المعلومات وإطلاق حرية وسائل الإعلام فى نشرها».

أما برنامج حزب «الأصالة» فأشار للإصلاح الإدارى والشفافية الحكومية فى نصه على:

إدارة التنافسية الاقتصادية والاستثمارية بنوع من الشفافية والشرف والأمانة وضمان تكافؤ الفرص ولا يكون حصول أى جهة على أى امتياز أو مشروع إلا من واقع الكفاءة وبأسلوب قانونى يعظم استفادة الشعب المصرى ككل وليس فئة بعينها.

إصلاح النظام الإدارى الحكومى من الناحية التنظيمية حتى يتم تعظيم الاستفادة من أجهزة الدولة».

واقتصر البرنامج الاقتصادى لحزب النور على ذكر مكافحة الاحتكار: «إن محاربة الاحتكار فى كل من توزيع الدخل والتجارة الخارجية من الأهمية بمكان، حتى لا يترتب على ذلك استغلال رجال الأعمال لحاجة المواطنين من السلع والخدمات،

وخصوصًا فى مجال السلع الإستراتيجية ـ المنتجات الغذائية الأساسية والحديد والأسمنت ... وغيرها.

كما أن محاربة الاحتكار عمومًا ترفع من الكفاءة الاقتصادية فى استغلال الموارد الاقتصادية، ومِن ثمَّ تحسِّن مِن المستوى المعيشى لأبناء المجتمع جميعًا؛ لذا ينبغى الاستفادة من قوانين محاربة الاحتكار الموجودة فى الدول المتقدمة اقتصاديًّا كالولايات المتحدة ودول غرب أوروبا. ويتطلب الأمر أيضًا اختيار المسئولين عن محاربة الاحتكار بعناية كبيرة من بين الكفاءات القادرة والأمينة، ويتطلب ذلك بدوره ضرورة الفصل بين العمل التنفيذى والعمل النيابى حتى ينتفى احتمال استغلال العمل النيابى فى حماية الفساد والاحتكار كما كان الحال فى مصر قبل ٢٥ يناير ٢٠١١».

والملاحظ هنا أن هذه الإجراءات ـ الموسعة لدى حزب البناء والتنمية، والمشار إليها إجمالًا لدى الحزبين الآخرين ـ لا تكفى لمواجهة الفساد المالى والإدارى الذى خلفه نظام حسنى مبارك، فهو يحتاج لآلة عمل سياسية وقانونية جبارة، وإلى إجراءات قانونية تزيد من تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لسد ثغرات الفساد واستعادة الأموال المهربة، وهذا على عكس التوجه الاقتصادى الغالب على الأحزاب السلفية، الجانح إلى التحرر الاقتصادى.

وعمومًا، هناك فكرة شائعة مفادها أن سر نجاح الإسلاميين اقتصاديًّا فى تركيا هو قضاؤهم على صور الفساد المالى والإدارى فى الحكومة، انطلاقًا من أخلاقهم الشخصية المترفعة عن قبول الرشاوى والمال الحرام، وأن الإسلاميين فى مصر سيكررون التجربة نفسها، ورغم أن هذه الفكرة تقوم على فرضية مفادها أن المشكلة ليست فى النظام الرأسمالى وإنما فى أخلاق القائمين عليه، أى فى عوامل خلقية بعيدة عن الآليات وجوهر للنظام نفسه، فإنها ـ أى الفرضية ـ لم تُختبر حتى الآن عمليًّا.

٧. ربط النشاط الاقتصادى بالأخلاق

يربط الإسلاميون سياساتهم الاقتصادية بمنظومة الأخلاق الإسلامية، فإذا كان الإسلام يحرم الخمور والزنا والتبرج والغش والربا والقمار والكذب والخيانة، فإن السياسات والأنشطة الاقتصادية فى الدولة لا بد أن تراعى ذلك، وتنضبط به، وفى ذلك ينص برنامج حزب «البناء والتنمية»: «لا يمكن إطلاق نهضة اقتصادية فى أى أمة بمعزل عن قيمها وأخلاقها، فقيم المجتمع وأخلاقياته ضرورية وحاسمة فى صياغة مشروع النهضة الاقتصادية بحيث تكون الأهداف والسياسات متسقة مع هذه القيم وليست بعيدة عنها». ومعلوم أن الحزب، والسلفيين عمومًا، يستقون قيمهم وأخلاقهم من تعاليم الإسلام، ومن نصوصه، لا من القوانين الطبيعية والفلسفات الأخلاقية كما يفعل غير المتدينين.

وعلى هذا مثلًا، فلا يمكن قبول تداول بضائع وسلع تخالف قيم المجتمع، مثل أغشية البكارة الصناعية، أو الدمى والألعاب التى تسىء لشخوص الصحابة ورموز الإسلام، مثلًا، أو قبول إعلانات تجارية تسخر من قيم المجتمع وآدابه، وهكذا.

أما حزب النور، فيشير برنامجه للقضية ذاتها بقوله: «لا شك أن المبادئ الأخلاقية التى تقرها الشريعة الإسلامية من الإخلاص والصدق، وإتقان العمل، والصبر والثبات على الحق، ومنع الربا والاحتكار، والعدالة فى توزيع الدخل وتوزيع الثروات، والتكافل الاجتماعى وتخفيف الفقر والفجوات فى توزيع الدخل بين الناس تتطلب جميعها تعديل قوانين اقتصادية كثيرة». ويضرب البرنامج مثلًا للقوانين التى ينبغى تعديلها وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، قانون البنوك والإقراض، وقانون محاربة الاحتكار.

وربط هذه القيم والقواعد بالاقتصاد يقوم به برنامج حزب الأصالة بشكل ضمنى، لا بشكل صريح كما فعل «النور»، و«البناء والتنمية».

وهذا الربط يجعل على الإسلاميين عمومًا، والأحزاب السلفية خاصة، عبئًا كبيرًا؛ إذ يربط السلوكيات الشخصية لأعضاء تلك الأحزاب بمصداقيتها، ويجعل من أى سلوك

شخصى غير مقبول من أحد الأعضاء اتهامًا للحزب فى مصداقيته والتزامه بمبادئه، ولنا مثل فى قضية نائب حزب النور أنور البلكيمى، الذى سبب إحراجًا كبيرًا للحزب بكذبه[1]، وأيضًا نائب حزب الأصالة على ونيس الذى اتهم فى واقعة مخالفة للآداب العامة على قارعة الطريق[2]!.

كما أننا نلحظ أن المنظومة الخلقية السلفية تُركز على ضوابط العلاقات بين الجنسين، أكثر من تركيزها على قيم خلقية أخرى مثل: العدالة، ونظافة اليد، واحترام القانون، واحترام المال العام، والانتصار للضعفاء والفقراء، وتحريم الغش والتزوير السياسى، وتحريم استغلال احتياجات الناس، ومن شأن التجربة السياسية العملية أن توضح مساوئ ذلك.

ثانيًا: مستقبل الرؤية الاقتصادية السلفية

تتسم السلفية بالنصوصية، أى الرجوع إلى النصوص فى استنباط الأحكام الشرعية، بصورة تكاد تكون حرفية، تضيق فيها مساحة التأويل لأقل مدى. والسلفيون فى تعاملهم مع السياسة والاقتصاد يتبعون العقلية الفقهية النصوصية نفسها، التى تبحث عن الحلول والأفكار، حتى للمواقف البسيطة، فى النصوص، وأقوال السابقين، ومن شأن أصحاب هذه المنظومة الفكرية أن يقاوموا التجديد الفكرى بشدة، وأن يحتاجوا لتجارب قاسية وصادمة لتعديل قناعاتهم أو تغييرها.

ولما كانت الرؤية الاقتصادية للسلفيين تتفق مع الفكر الإسلامى السائد، فإنه من غير المنتظر أن يغيروا من أفكارهم الاقتصادية، ما لم يخوضوا تجارب تجبرهم على ذلك، مثلما أجبرتهم ثورة ٢٥ يناير على تغيير أفكارهم عن حرمة المشاركة السياسية، ومن التجارب التى قد تفيد أن يخوضوا تجربة الحكم وتطبيق أفكارهم، حتى إذا تبين

١ كان النائب أنور البلكيمى قدم تقدم فى مارس ٢٠١٢م ببلاغ للشرطة يتهم فيه مجهولين بالاعتداء عليه وسرقة مبلغ مالى كان بحوزته، ثم تبين كذب البلاغ وأن النائب قد أراد التمويه على إجرائه جراحة تجميل فى أنفه.

٢ فى ١٢/ ٧/ ٢٠١٢م حكم على النائب السلفى على ونيس بالسجن لاتهامه بارتكاب فعل فاضح مع إحدى الفتيات فى سيارته على الطريق الزراعى، ولا تزال القضية منظورة أمام الاستئناف.

لهم وللناس العيوب فى أفكارهم أُجبروا على التعديل والتغيير، كيلا يخسروا قاعدتهم الانتخابية والجماهيرية، أو أن يحكم الإسلاميون الآخرون، مثل الإخوان المسلمين، بالأفكار نفسها، فتوضع موضع الاختبار، وتتبين عيوبها، ويضطر جميع الإسلاميين للتعديل والتغيير، وإلا لقوا الفشل والرفض الشعبى إن رفضوا التعديل والتغيير.

لقد خرجت مصر من عهد حسنى مبارك/ السادات منهكة اقتصاديًّا بصورة غير مسبوقة، وبلغ الفقر والمرض والبطالة معدلات بعضها الأعلى عالميًّا، فحسب تقرير صادر عن التنمية البشرية بالوطن العربى لعام ٢٠١٠ بلغت نسبة الفقراء بمصر ٤١٪ من إجمالى ٨٠ مليونًا، أى ما يقرب من ٣٥ مليون فقير (بما يعادل ١٠٪ من سكان البلاد العربية مجتمعة)، وعن نسبة البطالة فى مصر حذر خوان سومافيا المدير العام لمنظمة العمل الدولية بأن معدل البطالة فى مصر هو من أعلى المعدلات العالمية، وذلك فى مؤتمر العمل الدولى الذى انعقد فى جنيف السويسرية فى يونيو ٢٠١١م. وفى يناير ٢٠١٠م، أعلن أعضاء المؤتمر الثانى لجمعية سرطان الكبد ارتفاع نسب الإصابة بسرطان الكبد فى مصر، متوقعين أن يكون هذا المرض هو الأكثر انتشارًا خلال الفترة القادمة، مؤكدين أن السبب يرجع إلى زيادة نسبة مرضى الكبد فى مصر. وفى عام ٢٠٠٥م، كشفت الدراسة التى أعدها أساتذة الكيمياء التحليلية بكلية العلوم بجامعة المنصورة، أن ١٠٠ ألف يصابون بالسرطان سنويًّا فى مصر بسبب تلوث المياه، وأن أكثر من ٣٥ ألفًا يصابون بالفشل الكلوى، بينهم أكثر من ١٧ ألف طفل يعانون من أعراض مزمنة!.

وفى مواجهة هذه التحديات لا بد للدولة أن تجنح لسياسات اقتصادية يسارية، تُركز على محاربة المرض، وتسعى للقضاء على الفقر والبطالة، ولا بد من سن تشريعات اجتماعية، خاصة فى مجالات السكن والعلاج والتعليم، تضمن توفير تلك الاحتياجات الأساسية للفقراء بشكل كريم ودائم، دون الاعتماد على المساعدات الخيرية والصدقات، وإلا تفاقمت المشكلات وزادت مساحات الحنق لدى الجماهير، وعلى السلفيين إدراك ذلك جيدًا، ومراعاته فى برامجهم ورؤاهم، وإلا فإن الفشل هو أقل ما ينتظرهم.